

0/ 1 المقدمة

1/1 تقديم:

مثمنا كان العبور فى أكتوبر 1973 عملاً خالداً فى تاريخ مصر الحديث ، كان إقحام مصر فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك مرحلة العبور الاقتصادى والخروج من عنق الزجاجة عملاً آخر لا يقل عظمتاً عن عبور قناة السويس ولا يقل أثراً! (2 : 1)

ومنذ بداية الثمانينات من القرن العشرين ومصر تقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية عديدة ، ومن أهم الإصلاحات الاقتصادية التى تقوم بها الدولة محاولتها الانتقال التدريجى لاقتصاد السوق بدلاً من اقتصاد التخطيط المركزى . وعلى الرغم من كل هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ، إلا ان هذه الإصلاحات لم توجه بعد الى المجال الرياضى ، أو على الأقل لم تصل إليه بنفس السرعة التى وصلت بها القطاعات الأخرى ، مع أن المجال الرياضى أيسر المجالات تقبلاً للإصلاحات الاقتصادية بحكم طبيعته الأهلية لأغلب تنظيماته . وهذا قد ساهم فى عدم ازدهار الرياضة المصرية سواء على المستوى التنافسى أو على المستوى الترويجى أو على مستوى المنظمات الرياضية أو الخدمات المقدمة من قبلها لاعضاءها وروادها ، وبالتالي لم تصل هذه الإصلاحات للاتحادات الرياضية موضوع البحث ، وهذا ما أثر على مستوى أداء هذه الاتحادات وانخفض مستوى الخدمات وجودتها المقدمة من قبلها لاعضاءها وكذلك على ميزانياتها ، وهو ما أدى فى النهاية إلى التأثير على اقتصاديات هذه الاتحادات الرياضية (6 : 3) .

والاتحادات الرياضية هى إحدى الهيئات الأهلية العاملة فى ميدان رعاية الشباب والرياضة ، حيث تتأثر هذه الاتحادات الرياضية بالنظم

الاقتصادي المختلفة ، بالإضافة إلى أنها تتأثر بالنظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة الموجود بها هذه الاتحادات بصرف النظر عن نوعيته ، سواء كان اقتصاد السوق أو اقتصاد التخطيط المركزي أو درجة ما بينهما ، كما تتأثر هذه الاتحادات الرياضية أيضاً بتغير النظام الاقتصادي السائد أو تعديله ، شأنها في ذلك شأن أي منظمة مدنية أخرى موجوده بالمجتمع . وقد يكون هذا التأثير إيجابياً في حالة اتجاه الدولة نحو آليات اقتصاد السوق والذي يقوم على الاعتراف بأهمية المنظمات المدنية والاهلية الخاصة حتى لو كانت تهدف للربح المادي ، حيث تعمل هذه المنظمات في حرية وبعيداً عن تدخل الدولة وتحكمها المركزي ، وهذا يؤدي الى تنشيطها وازدياد أهميتها داخل المجتمع ، وهذا مايسرى على الاتحادات الرياضية.

وقد يكون هذا التأثير سلبياً في حالة اتجاه الدوله نحو آليات التخطيط المركزي ، والذي يفرض الكثير من القيود على كافة المنظمات المدنية والاهلية والخاصة حتى لو كانت لا تهدف للربح المادي ، حيث تخضع هذه المنظمات لسيطرة الدولة وتخطيطها المركزي وهو ما يؤدي لأضعافها وابتعادها عن تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها ، وهذا ماقد ينطبق بالضرورة على الاتحادات الرياضية باعتبارها احدى المنظمات الاهلية.

ومن الاهمية ان تقوم الاتحادات الرياضية ببعض الإصلاحات الاقتصاديه عن طريق جدولة اقتصادياتها من حيث ترتيب أهدافها وتحديد حاجاتها الأكثر إلحاحاً ، وحسن توزيع مواردها المالية اللازمة لتحقيق أهدافها وإشباع حاجات أعضائها ، بالإضافة لتنشيط مصادر تمويلها المختلفه خاصة الذاتية منها بما يحقق لها الاكتفاء التمويلي ، وتبعد بها عن

الاعتماد على الاعانات الحكومية ، ويجب على الدوله مساعدتها ودفعها لاتمام هذه الاصلاحات بما يخفف مفهوم الاتحاد الرياضى كمنظمه مدنية مستقلة.

2/ 1 مشكله البحث

تستمد الرياضه قوانينها ونظرياتها من العلوم المختلفه التى ساعدت على ازدهارها ، ويعتبر علم الاقتصاد هو العمود الفقرى الذى تقوم عليه المؤسسات المختلفه.

ويكاد يجمع الكثيرون على ان عصرنا يحركه الاقتصاد ، وان المعيار الاقتصادى يأتى فى مقدمة المعايير التى يقاس فى ضوءها تقدم وتطور المجتمعات . (20 : 7)

وتتكون المشكله الاقتصاديه من عنصرين اساسيين وهما طبيعه الحاجات الانسانيه المتعدده والموارد الاقتصاديه المحدوده ، ويمكن قياس درجه رفاهيه المجتمع فى ضوء ما يتوفر عنده من إمكانيات ومدى توفيقه فى إشباع حاجاته المختلفه بواسطه تلك الامكانيات وبالتالي يتوقف مستوى الرفاهيه فى أى مجتمع على ثلاثة عوامل رئيسيه وهى :

- الامكانيات المتاحة بالمجتمع شامله الموارد والسلع والخدمات .
- الاحتياجات المختلفه لهذا المجتمع .
- التوفيق بين الامكانيات والاحتياجات لتحقيق أقصى اشباع ممكن . (68 : 1)

والاتحادات الرياضيه ذات مشكلات اقتصاديه واضحه ، حيث الامكانيات المحدوده والحاجات الكثيره المختلفه التى تفوق تلك الامكانيات ، لذلك فالاتحادات الرياضيه تحتاج فى ادارتها لاقتصاديات واضحه محدده ممثلاً فى ذلك مثل أى منظمه اخرى سواء كانت مدنيه او حكوميه ، حيث

لكل اتحاد أهدافاً يريد تحقيقها ولأعضائه أيضاً حاجات ورغبات يريدون إشباعها من خلال الإنضمام لعضويته وللدولة حاجات وأهداف تريد تحقيقها من خلال موافقتها على تكوينه عن طريق إصدار القوانين واللوائح الخاصة به.

كما تقوم الاتحادات الرياضية بأدوار متعددة ومتباينة داخل المجتمع ، وهذه الأدوار تلقى عليها أعباء كثيرة تصعب من إمكانية تحقيق أهدافها المنشودة ، كما تقلل من فرصة إشباع حاجات ورغبات أعضائها وكذلك تبعد عن الأهداف التي تريد الدولة تحقيقها ، وهذا مايتعارض مع الفلسفة التي وجد من أجلها الاتحاد الرياضي كتنظيم مدنى داخل المجتمع ، وفى نفس الوقت فإن الدولة لاتعامل الاتحاد الرياضى على أنه منظمه حكومية تكون هى مسئولة عنه بحكم طبيعة الاتحاد الأهلية ، ولذلك فإن القوانين واللوائح التي تصدرها الدولة يتضح فيها المزج بين الطبيعة الأهلية للاتحاد الرياضى وبين السيطرة والتحكم المركزى على هذا الاتحاد الرياضى.

ومن خلال ماسبق نجد أن الاتحادات الرياضية تعمل فى ظل تنظيم متداخل السلطات وغير محدد القيادة ، سواء كانت هذه القيادة للدولة أو من ينوب عنها ويمثلها فى ذلك المجلس القومى للشباب والرياضة أو كئنت للجمعيات العمومية أو لمن ينوب عنها مثل مجلس الإدارة المنتخب بأكمله من قبلها وحدها دون غيرها.

ومن هذا يتضح تعدد أهداف الاتحادات الرياضية التي يجب تحقيقها فى ظل مصادر تمويله الضئيلة من ناحية ، وفى ظل إزدواجيته القيادة بداخنة من ناحية أخرى ، الأمر الذى يؤثر على اقتصاديات تلك الاتحادات الرياضية.

ومن خلال ذلك كله يحاول الباحث دراسة اقتصاديات الاتحادات الرياضية فى جمهورية مصر العربية ، وذلك من خلال التعرف على تنظيم هذه الاتحادات (قوانينها - لوائحها) التى تصدرها الدولة بشأن تلك الاتحادات الرياضية والتى تتضح فى كيفية تحقيق الحاجات والرغبات المتعدده فى ظل الموارد المحدوده.

1 / 3 / أهمية البحث

تتضح أهمية البحث فى جانبين أساسيين هما :

1 / 3 / 1 الجانب النظرى :

تعتبر الدراسات التحليلية من الدراسات الهامة التى نستطيع من خلالها الحكم على الأشياء حتى يمكن تقويمها بعد ذلك بطريقة صحيحة ، ونظراً لقلّة الدراسات التى تناولت النواحي الاقتصادية للاتحادات الرياضية ، فإن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الجديدة فى هذا الاتجاه ، وتأتى هذه الدراسة استكمالاً لدراسة عمرو أحمد الجمال عام (1999) بعنوان "التمويل وعلاقته باتخاذ القرار فى بعض الاتحادات الرياضية بجمهورية مصر العربية" وأيضاً استكمالاً لدراسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة والتى قام بها كلا من كمال الدين عبد الرحمن درويش ، محمد الحماحمى عام (1992) بعنوان "الاتحادات المصرية الاولمبية (1907-1980) " وأيضاً استكمالاً لدراسة أشرف عبد المعز عبد الرحيم عام(1990) بعنوان "دراسة تقويمية للاتحادات الاولمبية المصرية من عام (1980) حتى عام (1988) " ومنذ ذلك الحين وفى حدود علم الباحث لم يتناول أحد الاتحادات الرياضية المصرية بالدراسة والتحليل ولهذا كان من الضرورى تحليل اقتصاديات الاتحادات الرياضية ومحاولة التعرف على مدى تحقيقها لاهدافها وذلك حتى يمكن اضافة المزيد من الدراسات التى قد تزيح الستار عن بعض الجوانب الخاصة بالاتحادات الرياضية . (49) (55) (5)

1 / 3 / 2 الجانب التطبيقي:

تقديم المساعدات للاتحادات الرياضية فى محاولة لتفادى المعوقات التى تمنع هذه الاتحادات من تحقيق أهدافها وبرامجها.

1 / 4 أهداف البحث:

1 / 4 / 1 تحليل القوانين ولوائح احكام النظام الاساسى التى صدرت بشأن الاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية وهذه القوانين هى .

- القانون رقم 197 لسنة 1956 بشأن إنشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية .

- القانون رقم 497 لسنة 1979 بشأن إنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

- القانون رقم 384 لسنة 1965 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

- القانون رقم 26 لسنة 1965 بشأن الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب .

- القانون رقم 41 لسنة 1972 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 26 لسنة 1965 .

- القانون رقم 77 لسنة 1975 والمعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة .

- لائحة أحكام النظام الأساسى الصادرة بالقرار رقم 408 لسنة 1996 .

1 / 4 / 2 اقتراح التوصيات لاهم المعوقات الاقتصادية التى تواجه الاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية للعمل على زيادة مواردها المالية .

1 / 4 / 3 مشروع مقترح للنهوض بالاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية.

1 / 5 المصطلحات المستخدمة :

- الادارة :

إن الادارة تشمل جميع الواجبات والوظائف التى تختص او تتعلق بإنشاء المشروع ، من حيث تمويله ، ووضع سياسته الرئيسية ، وتوفير

مايلزمه من معدات ، واعداد التكوين او الاطار التنظيمى الذى يعمل فيه ، وكذلك اختيار الرؤساء والافراد الرئيسيين . (71 : 46)

- القوانين:

هى مجموعه من الاحكام الخاصة بتنظيم نشاطاً (اتجاه - مهن - هيئة - جمعية - اندية رياضية) معيناً ، ويحتوى على عدد من المواد تغطى كافة اوجه هذا النشاط ، ويصدر من المجلس التشريعى المختص (مجلس الشعب او مايعادله فى المسمى) ولايمكن الغاءه او تعديله سواء بالحذف او بالاضافة إلا من نفس المصدر التشريعى او من يقوم محله ، وتقوم الجهة الادارية المختصة بتنفيذ هذه الاحكام بوضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون او بوضع لائحة أحكام النظام الاساسى اذا كانت خاصة بهيئة (هيئت) معينة. (6 : 12)

- التمويل :

عملية شبة تلقائية تقوم بها المنشآت والافراد للحصول على المال ، وتوفير الميزانيات اللازمه لتحقيق الأهداف. (49 : 4)

- تمويل الاتحادات الرياضية:

هو مجموع الموارد المالية والعينية التى يحصل عليها الاتحاد الرياضى سواء كانت الايرادات ذاتية او تبرعات اهلية او اعانات حكومية. - الاقتصاد:

هو العلم الذى يبحث فى مكونات الانظمة الاقتصادية المختلفة وكيف تشبع هذه الانظمة الرغبات المتعدده لافراد المجتمع. (60 : 2)

- تعريف آخر :

هو علم دراسة السلوك الانسانى الخاص بتوزيع موارد المحدده ذات الاستخدامات البديلة على حاجاته المتنوعه والمتجدده والمتزايدة لتحقيق أكبر أشباع ممكن للحاجات. (62 : 32)

- النظام الاقتصادى.

هو مجموعة المبادئ التى تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع ، والتى تحكم سلوكهم فى ممارسة النشاط الاقتصادى والتى تحدد

فى الاطار القانونى والاجتماعى الذى يتم فى ظلّه انتاج السلع والخدمات وتوزيعها. (47 : 74) .

- إقتصاديات الاتحاد الرياضى:

هى طريقة توزيع موارد وإمكانات الاتحاد الرياضى لتحقيق أقصى اشباع ممكن لحاجات ورغبات اعضائه بما يحقق أهداف تكوينه وانشائه واهداف اعضائه من الاشتراك فيه .

- الميزانيات :

هى ترجمة الخطط الى صورته رقمية قد تكون كمية او نقدية او الاثنين معاً. (25 : 147)

- التسويق :

يشتمل على انشطه المنشآت والافراد التى تسهل وتحقق اشباع علاقات التبادل فى ظل بيئة ديناميكية من خلال تقديم ، وتوزيع ، وترويج ، وتسعير السلع والخدمات والافكار. (4 : 88)

- الاهداف :

هى النتائج المطلوب تحقيقها بالجهد الجماعى. (48 : 159)

- الاتحاد الرياضى:

هيئة أهلية ذات نفع عام ، لها شخصيتها الاعتبارية ، مسئولة عن ادارة لعبة معينة ، من جميع النواحي الفنية والادارية والمالية ، والعمل على نشرها ، ورفع مستواها الفنى. (14)